



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-10-18

لقطع الطريق على خصومه والمتمردين

بعجي يبسط سيطرته على القوائم الانتخابية للأفان

مُحاولة الأمين العام للحزب المعتيد قطع الطريق أمام المتمردين على قرارات قيادة الحزب وخصومه الذين يحشدون في كل مرة صفوفهم من أجل سحب الثقة منه. ووفق معلومات مُسربة من أروقة الحزب المعتيد، فإن العديد من المناضلين ترشحوا خارج صفوف الأفان وهو نفس السيناريو الذي عاشه الحزب في الانتخابات التشريعية الأخيرة، بعد ترشح العديد من إطارات الحزب في قوائم أجنبية بينما ساند آخرون مرشحي غير مرشحي الأفان، وانتهى هذا التمرد بفصل العشرات من المحافظين والنواب وأعضاء اللجنة المركزية ممن شقوا عصا الطاعة على غرار وزير العلاقات مع البرلمان الأسبق محمود خوذري وعضو المكتب السياسي والنائب السابق محمد عليوي إضافة إلى عبد الكريم عبادة. فواد ق

بسط الأمين العام لجبهة التحرير الوطني بعجي أبو الفضل، سيطرته على القوائم الانتخابية للانتخابات المحلية المقرر تنظيمها في 27 نوفمبر المقبل، وذلك من أجل قطع الطريق على خصومه والمتمردين على قرارات قيادة الحزب المعتيد. وبعث بعجي بمذكرة تحوز "الجزائر الجديدة" على نسخة منها، إلى أمناء المحافظات ورؤساء اللجان الانتقالية أبلغهم فيها أن: "عملية الاستخلاف في أي قائمة انتخابية لا تتم إلا بأمر من الأمين العام للحزب وليس من المفوض"، وقال في نص المذكرة إن: "مفوض القائمة مكلف فقط بإيداع القائمة الانتخابية، أما الاعتماد والاستخلاف فهما من صلاحيات الأمين العام للحزب وحده". وتدرج هذه التعلية في إطار

أنهت حالة الترقب ودخلت مرحلة التحضير ليوم الاقتراع

الأحزاب السياسية تضبط قوائم الترشيحات النهائية

عليها في سبيل تعزيز تواجدها في المجالس المحلية المنتخبة، لكنها اصطدمت بملفات العديد منها بناء على تحقيقات أمنية.

ويكمن للأحزاب السياسية الطعن في قرارات المدوريات التنفيذية خلال 25 يوم التي تسبق يوم الاقتراع، وهو ما تضمن عليه عديد من الأحزاب التي لم تقتنع بأسباب الرفض، ولا تتجاوز أجال الرد على الطعون من طرف المحكمة الإدارية أربعة أيام، لكنها في أغلب الحالات تتم في ظرف 48 ساعة فقط، وفق السيد بن جلول.

ويتطرق أن تعمل التمشيكات المعنية بالاستحقاقات القادمة خلال الساعات القادمة من القوائم النهائية للمرشحين، وعدد البلديات التي ستنافس فيها مع أحزاب أخرى للفرز يتقاعد، على أن تشرع في الأعداد الرسمية للحملة الانتخابية التي ستمتلك بداية شهر نوفمبر.

التشكيلات التي تخامت قدر الإمكان الطعن لدى المحكمة الإدارية، فقد فصلت قيادة الحزب العمدة بصفة آلية إلى القوائم الاحتياطية تقاديا لتضيق الجهد والوقت معا، وبموجب العضو القيادي في الأرندي الصافي المرابي، فإن ما يضمه الحزب من إدارات وكفالات جعله قادرا على مواجهة الحالات الطارئة والتكيف مع الأوضاع، وإن كان لا يحدد في الكثير من الحالات ممرات لقرارات الرفض التي بلغت من المدوريات.

وعاشت بدورها حركة مجتمع السلم عطلات حاسمة أمس، بعد أن بدأت فصلها قرارات المدوريات التنفيذية بضموم من ملفات المرشحين غير القبول، أغلبها تعلقت بمتخرجين محليين سابقين، كانت الحركة تعمل عليهم كثيرا لتحقيق نتائج إيجابية في الانتخابات المقبلة، لا سيما بالنسبة للبلديات التي كانت تقل فيها حركة حسن الأغلبية وتطرح للحال.

ترشح واحد فقط من قبل المدوريات التنفيذية للأسباب التي حددها قانون الانتخابات، تسقط كل القائمة في انتظار الطعن لدى الجهات القضائية المختصة، أو استبدال الملف الرقوسي، مذكرا بأن أجال الطعن لدى المحكمة الإدارية تنتهي 25 يوما قبل يوم الاقتراع.

وقامت الأحزاب السياسية، بالمرارة مع إنهاء المدوريات التنفيذية بدراسة ملفات المرشحين للانتخابات البلدية والتغصالية لتعظيم الإحصاءات النهائية الخاصة بالملفات الرقوسية والتبولوجة، وتحديد الحالات التي تتطلب الاستبعاد بالقوائم الاحتياطية، بدل الطعن لدى المحكمة الإدارية، تقاديا لتضيق الوقت والجهد، ما دام بالإمكان استغلال الطعون والأطراف التي تتوفر عليها القواعد الضمنية.

وعند التجميع الرقوسي الديمقراطي من بين النظام الانتخابي الجديد، مقبولة ويسمح لأصحابها المشاركة في الاستحقاقات، والشروع في التحضير للحملة الانتخابية، وبموجب عضو السلطة الوطنية للانتخابات بن جلول عبد الوهاب، فإن كل قائمة يتم قبولها تدرج مباشرة من طرف المدوريات التنفيذية ضمن الأراضية الوطنية الرقوسية، ليتم الشروع في طباعة الأوراق الانتخابية الخاصة بها، تحسبا ليوم الاقتراع.

وأوضح المتحدث «للتص»، بأنه يتم إدخال قوائم الترشيحات التي لا يتم الاعراض عليها في الأراضية الرقوسية تباعا وليس دفعة واحدة، بهدف التأطير الجهد العملية الانتخابية وتخصيص الوقت الكافي لطباعة الأوراق الانتخابية، لا سيما وأن عدد القوائم المرشحة للانتخابات المحلية جد معتبر، ويتطلب التنظيم والتأخير الجيد لإنجاح العملية.

وأفاد السيد بن جلول بأنه يجري رفض ملف وتعتبر الملفات المسكوت عنها في نظر

فيما تم إقصاء أزيد من 30 مترشحا للمحليات

الأفغان يغيب لأول مرة عن تركيبة "المجلس الولائي" بالنعامة

محمد عبد الحفيظ

كبيرة في جمع التوقيعات، ويبقى أن نشير بأنه وحسب المادة 183 من القانون العضوي للانتخابات، فإنه يمكن للمترشحين المقصين تحت طائلة المادة سالفه الذكر، تقديم الطعن في النتائج المؤقتة أمام المحكمة الإدارية المختصة في أجل ثلاثة أيام كاملة من تاريخ تبليغ القرار، وتفصل المحكمة الإدارية المختصة إقليميا في الطعن في أجل أربعة أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن، ويمكن الطعن أمام المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا في أجل ثلاثة أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن، ويمكن الطعن في الطعن في أجل أربعة أيام كاملة من تاريخ إيداع الطعن، كما حيث يكون قرارها غير قابل لأي شكل من أشكال الطعن.

الطعون المقررة يوم 27 من الشهر الجاري، وهي الفترة التي ربما تعطي الفرصة لبعض للمعدود إلى قوائم الترشح من جديد وخوض غمار المحليات، على أن يغلق باب تجديد الملفات يوم 28 من الشهر الجاري. هذه الانتخابات باتت تظهر للعيان بعد إقصاء أزيد من 30 مترشحا، مدى الصرامة والتدقيق في عمل ومعالجة الملفات من طرف المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تطبيق القوانين. وبالرغم من أن الأفغان حزب عتيدي، والمعروف عنه بأن النعامة أحد معاقله، فقد فشل في جمع العدد اللازم من التوقيعات المقررة في انتخابات المجلس الشعبي الولائي المقدر قانونيا بـ1225 استمارة موقعة، كما نذكر بأن الأحزاب والمستقلين، وجدوا صعوبات

وموظفون في عدة قطاعات، وتبقى أسباب الإقصاء مختلفة، وتتعلق في الأساس بارتباط المترشح بأوساط المال والأعمال المشبوهة، وتأثيره بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية، أو ضرائب مستحقة على المترشحين لم يتم تسديدها، أو عدم التسجيل في القوائم الانتخابية وغيرها من الموانع القانونية الصادرة في قانون الانتخابات. وتفيد ذات المعلومات أنه تم إسقاط أزيد من 30 مترشحا، وتصدرت بلدية مشرية قائمة المقصين من بين المترشحين في القوائم الحزبية والحرية بالمجلس البلدي والمجلس الشعبي الولائي، كما تم "زبر" مرشحين آخرين ببلديات مكن بن عمار، والنعامة، وعسلة، والصفصيفة، في انتظار استفاد مهلة عملية

أوقعت المادة 184 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات بعشرات الأسماء من المترشحين في قوائم حزبية وقوائم حرة للمحليات المقبلة بالنعامة، حيث علمت "الشروق اليومي" من مصادر موثوقة أنه تم إقصاء عدد كبير من الأسماء المتداولة، وأن الساعات القادمة ستحمل الكثير من المفاجآت بخصوص نتائج عملية الزبر والغريلة التي طالت العديد من قوائم المترشحين للانتخابات الخاصة بتجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية، المقرر تنظيمها في 27 نوفمبر المقبل. وحسب نفس المصادر، فإن الغريلة شملت أسماء بارزة ومعروفة على الساحة المحلية، منها رؤساء بلديات ومنتخبين محليون سابقون، ورجال مال وأعمال

اشتكى من زبر قوائمها الانتخابية

موقف حمس من المحليات مفتوح على كل الاحتمالات!

س.ع

وهو ما يزيد في عمق الأزمات المستقبلية متعددة الأبعاد، على حد تعبيرها. وشدت حمس وأضافت أن ما يحدث يفرض عليها التنسيق الجماعي مع شركائها السياسيين، ويُبقي الموقف النهائي من هذه الانتخابات مفتوحا على كل الاحتمالات.

بكثير من سابقاتها، وهو ما يؤكد بأن أزمة الديمقراطية في البلاد هو وليست في النصوص القانونية. ونهبت الحركة إلى إن التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية تتطلب تمتين الجبهة الداخلية، وأن تهديد نجاح المحليات القادمة هو تهديدٌ جدي لهذه الجبهة الداخلية،

العبث الإلكتروني بهم، وعمليات الزبر التي يتعرضون لها بطرق غير قانونية وغير أخلاقية، وقرارات تعسفية لا تستند إلى أحكام قضائية نهائية سائلة للحرية، على وصفها. وأضافت حمس أن "السلطة المستقلة للانتخابات مكسب دستوري، إلا أن إشرافها بهذه الطريقة على الانتخابات هو أسوأ

نددت حركة مجتمع السلم، الأحد، بما وصفته بـ"المجازر" التي تتعرض لها قوائم مترشحيها للانتخابات المحلية المزمع تنظيمها يوم 27 نوفمبر المقبل، ابتداءً من رفض التوقيعات بالجملة، بحجة عدم التسجيل في الهيئة الناخبة.

وأوضحت حمس في بيان لها عبر صفحتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" أن المكتب التنفيذي للحركة اجتمع السبت لمتابعة ما تتعرض له عملية التحضير للمحليات من انتهاكات خطيرة وتجاوزات كثيرة في حق المترشحين.

وأكدت الحركة أنه بناءً على التقارير التي وصلتها من مختلف الولايات فإنها سجلت تعرض قوائم المترشحين إلى مجازر حقيقية. وقالت حمس إن المقصين "يحوزون على بطاقة الناخب وشاركوا في كل الاستحقاقات السابقة، ولا يتحملون مسؤولية

رفض "موقت" لـ158 ملف ترشح للمحليات بالبويرة

أحسن حراس

يتقدمهم رئيس المجلس الشعبي الولائي الحالي المترشح ضمن قائمة الأرندي. وكشفت بعض المصادر بأن أسباب إقصائهم يعود إما لمتابعات وأحكام قضائية أو علاقة بالمال والأعمال المشبوهة أو غيرها من الأسباب الأخرى لاسيما تحت طائلة المادة 184 من القانون العضوي، في انتظار نتائج الطعون التي أودعها البعض من هؤلاء المرفوضين لترشح على مستوى المحكمة الإدارية وفق ما ينص عليه القانون العضوي.

وكانت المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالبويرة قد استقبلت ملفات 147 قائمة ترشح منها 8 قوائم خاصة بالمجلس الشعبي الولائي، وذلك خلال الأجل التي كانت محددة في 7 أكتوبر الجاري، وتوزعت تلك القوائم بين التشكيلات الحزبية والأحرار، غير أن عملية الغريلة التي حدد القانون العضوي أجلها بثمانية أيام مست 158 مترشحا تم زبرهم مؤقتا من الترشح لأسباب مختلفة منهم أميار سابقون وحاليون ومنتخبون

كشفت مصادر مطلعة بأن المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالبويرة قدمت قرارات رفض مؤقتة مس 158 ملف ترشح للمحليات المقبلة سواء للمجالس البلدية أو المجلس الشعبي الولائي، في انتظار نتائج الطعون المودعة من طرف هؤلاء المرفوضين على مستوى الجهات القضائية المختصة.

أحزاب تقع في فخ المال الفاسد بسبب انفتاحها على غرباء

التحقيقات الأمنية تسقط متهمين

إلى حركة "المالك" الإرهابية

■ الأحزاب تحت وقع الصدمة بسبب غزارة قرارات
رفض مترشيحيها

الفساد، معربا عن امتعاضه لتلقي إخطارات كثيرة، في كل الولايات دون استثناء. كما طال غربال السلطة أيضا قوائم حزب التجمع الوطني الديمقراطي، لأسباب إدارية، متعلقة بأخطاء في البطاقة الانتخابية وشبهة المال الفاسد، والتي شملت مئات الملفات. وقال بودراجي مسعود، العضو القيادي في الحزب في تصريح لـ "المساء" إن الحزب تلقى بولاية المدية مثلا 20 إخطار أغلبها خص شبهة المال الفاسد، أما على المستوى الوطني فقدرها في حدود 400 إخطار، قامت قيادة الحزب بتقديم طعون بشأنها.

الغربة المسبقة جتبت الأفلان كثرة الإخطارات

وكان حزب جبهة التحرير الوطني، أقل التشكيلات السياسية، تلقيا لإخطارات الرفض بعد أن عمد منذ البداية إلى القيام بعملية غريبة مسبقة للمرشحين، بداية من القسمة والمحافضة وصولا إلى اللجنة الولائية الانتخابية، وإلى المكتب السياسي للحزب بالنسبة للقوائم الخاصة بالمجالس الشعبية الولائية. يذكر أن الحركة التصحيحية التي عاشها الحزب عشية التحضير للانتخابات المحلية، جعلت القيادة الحالية تقوم بعملية إبعاد لكل المعارضين للأمين العام للحزب ومنهم من الترشح للموعد الانتخابي القادم.

وقال مصدر مطلع في الحزب لـ "المساء"، أن المكتب السياسي، أعد قوائم بديلة لتعويض أي مترشحين تسقطهم السلطة، حتى يتفرغ للحملة الانتخابية. واعترضت حركة مجتمع السلم، على إخطارات مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، بسبب رفض ملفات مترشيحيها بحجة "عدم التسجيل في الهيئة الناخبة"، وهذا رغم حيازتهم على بطاقة الناخب وشاركوا في جميع الاستحقاقات السابقة. كما استنكرت مضمون التقارير الإدارية التي قالت إنها لا تستند إلى تقارير قضائية نهائية سلبية للحرية، وذهبت إلى حد التهديد بالقول أن "الموقف النهائي من الانتخابات يبقى مفتوحا على كل الاحتمالات"، في تلميح إلى إمكانية الانسحاب من السياق الانتخابي، في حال لم تؤخذ طعونها بعين الاعتبار.

ويبقى أمام الأحزاب التي تلقت إخطارات بشأن مرشيحيها، خيارين، هما، إما استخلاف من صدرت في حقهم تقارير سلبية بأخرين جدد تكون ملفاتهم بعيدة عن أي اعتراض كعنصر الشيايب مثلا لحدثة عهدهم بالمجال السياسي، أو التقدم بطعون مقنعة، لدى المحاكم الإدارية مثلما توضحه تدابير المادة 183 من القانون العضوي للانتخابات، للرد على مواعيد إسقاط ترشحاتهم، على درجتين، الأولى على مستوى المحكمة الإدارية الابتدائية ثم المحكمة الإدارية للاستئناف المختصة إقليميا، حيث يكون قرار هذه الأخيرة غير قابل للطعن.

ش متية المكلفة بإجراء تحقيقات حول المترشحين للانتخابات المحلية القادمة، من الموانع الخاصة بالتقدم إلى خوض الانتخابات المحلية، في 27 نوفمبر القادم، معتمدة في ذلك على، معايير جديدة في إعداد تقاريرها السلبية، منها الانتماء إلى حركة "المالك" الانفصالية الإرهابية أو إلى حزب "الفييس" المحظور وكذا التعامل مع وسائل إعلام أجنبية معادية، وحتى الأسباب الأخلاقية، دون نسيان علاقة المترشحين بأوساط المال الفاسد المنصوص عليها في المادة 184 من القانون العضوي للانتخابات. شريفة عابد

وتلقت أغلب الأحزاب، نهاية الأسبوع، إخطارات وصلتها من مندوبيات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات برفض سماء مترشحين لأحد الأسباب السالفة الذكر وهوما أوقعها تحت وقع صدمة قوية، بسبب غزارة الإخطارات وعجز بعضها عن تقديم طعون مقبولة لإعادة النظر فيها.

وأكدت مصادر "المساء" أن مصالح الأمن المكلفة بإجراء التحقيقات حول قوائم المترشحين لهذا الموعد الانتخابي، شددت من تحقيقاتها مقارنة بما حدث خلال التشريعات الماضية، واستدلت في ذلك بعلاقة المترشحين بالمنظمة الانفصالية الإرهابية "المالك"، بالإضافة إلى التعاون مع وسائل إعلام أجنبية معادية للجزائر، مثلما هو الأمر بالنسبة للإخطارات التي وجهت لبعض المترشحين بولاية سطيف مثلا.

كما كانت الأسباب الأخلاقية سببا من أسباب الرفض وحتى الانتماء إلى حزب "الفييس" المحظور وتائبين، مثلما أبانته التحقيقات بولاية سطيف والمسيلة مثلا. كما ركزت التحقيقات الأمنية، على المترشحين السابقين في المجالس الشعبية البلدية الولائية والنواب، ممن أرادوا العودة إلى الواجهة عبر محليات 27 نوفمبر، بنية الوصول إلى عضوية مجلس الأمة المقرر إجراء تجديده التصفوي قبل نهاية العام.

شبهة الفساد القاسم المشترك لإخطارات أغلبية الأحزاب

وكانت علاقة المترشحين بأوساط المال الفاسد، قاسما مشتركا لرفض أغلبية مترشحي الأحزاب ولكن بدرجات مختلفة، والتي مست على وجه خاص الأحزاب الحديثة النشأة، مثلما هو الأمر لحركة البناء الوطني و جبهة المستقبل، هذه الأخيرة التي وقعت في فخ المادة 184 من القانون العضوي للانتخابات، طمعا في توسيع قوائمها الحزبية وانفتاحها على مترشحين جدد من خارج وعائها الانتخابي، عندما راهنت عليهم كأوراق انتخابية رابحة ليطلبهم في النهاية مقص المحققين ثم السلطة.

وقال عضو الأمانة السياسية للحزب، الحاج بلغوثي لـ "المساء"، إن أغلبية مترشحي حزبه من فئة الشباب وأن الحزب ليست له علاقة بأوساط المال

FIN DE L'EXAMEN DES CANDIDATURES

L'Autorité nationale indépendante des élections devrait annoncer, aujourd'hui, les listes de candidatures retenues pour les élections locales du 27 novembre prochain, en attendant d'éventuels recours auprès de la justice des candidats rejetés.

Les listes et les candidats exclus par l'ANIE peuvent en effet faire appel devant les tribunaux administratifs dans un délai de trois jours francs à compter de la date de notification. La juridiction territorialement compétente statue, de son côté, dans un délai de quatre jours francs à compter de la date d'introduction du recours. Et s'ils n'obtiennent pas gain de cause, ils peuvent, dans un délai de trois jours francs à compter de la date de notification du jugement, solliciter les tribunaux administratifs d'appel le quel statue dans un délai de 4 jours francs, à compter de la date d'introduction de l'appel. Le jugement ou l'arrêt, selon le cas, est notifié d'office dès son prononcé aux parties intéressées et au coordinateur de la délégation de wilaya de l'Autorité indépendante pour exécution car il ne sera, cette fois-ci, susceptible d'aucune voie de recours et sera définitif. L'Autorité nationale indépendante avait entamé l'opération d'assainissement des listes de candidatures selon les dispositions de l'article 184 de la loi électorale, relatif à l'argent sale, qui stipule que «le candidat à l'Assemblée populaire communale ou de wilaya ne doit pas être connu, de manière notoire, pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales».

Il faut dire que le filtre de l'instance de Charfi a, jusqu'ici, écarté plusieurs candidats et listes de candidatures de la course aux élections locales. Le rejet a touché les anciens élus locaux ainsi que des entrepreneurs et hommes



Les listes et les candidats exclus par l'ANIE peuvent en effet faire appel devant les Tribunaux administratifs dans un délai de trois jours francs à compter de la date de notification.

d'affaires qui se sont présentés sous la bannière du FLN, RND, et le front El Moustakbel. Les délégations de wilaya de l'Autorité nationale indépendante des élections ont notifié des centaines de rejets aux candidats et représentants des listes de candidatures concernées. Parmi les exclus de la course, figurent des anciens présidents d'APC, d'APW et des élus locaux. D'après le chargé de communication du FLN, Nadir Boulegroune, «le parti, à l'instar d'autres formations politiques, s'est vu notifier un certain nombre de rejets de ses candidats, notamment les anciens élus dont des P/APC et des P/APW». Notre interlocuteur a confirmé que le FLN, vainqueur des législatives, n'a pas pu présenter des listes dans «plus de 200 communes», dont celles des chefs-lieux de wilayas importantes comme Annaba et Constantine.

L'ex-parti unique n'est présent que dans «deux communes sur 67 à Tizi-Ouzou et dans 13 sur 35 communes à Béjaïa».

Il a soutenu que les rejets sont justifiés par la mauvaise interprétation des dispositions «vagues» et «élastiques» de l'article 184 de la loi organique portant régime électoral.

Pour sa part, le président du groupe parlementaire Front El Moustakbel a affirmé que son parti a été notifié de l'exclusion d'un nombre de ces candidats dans les wilayas d'Annaba et de Chlef, suite aux enquêtes sécuritaires qui ont révélé que ces derniers ne remplissaient pas les conditions stipulées dans l'article 184 de la loi électorale. Selon Fateh Boutbig, son parti a minutieusement sélectionné les noms qui devaient se présenter afin que le scénario des élections législatives ne se reproduise pas. «Il y a des personnalités qui ont été exclues sur la base d'accusations peu claires, comme un maire dans la wilaya de Chlef, dont la candidature a été rejetée en raison de ce qu'ils ont qualifié de comportement non civilisé et immoral du candidat», a-t-il regretté. Il ajou-

tera : « Nous avons appelé à la nécessité de revoir la loi électorale, car nous vivons une période difficile, et le remplacement des noms n'est pas une mince affaire, car la liste a été établie sur des données politiques locales, afin d'assurer le succès et remporter le plus grand nombre de sièges.»

Quant au RND, le Rassemblement national démocratique, son porte-parole a confié avoir reçu plusieurs appels de ses bases au niveau des wilayas, notamment celles de l'Est pour annoncer le rejet de plusieurs de leurs candidats. «Cependant, a poursuivi Safi Larabi, l'Autorité nationale indépendante des élections ne nous a notifié aucune décision officielle. Le RND est en tout cas prêt à remplacer les candidats exclus en cas de notification officielle». Il a estimé enfin que la loi électorale est sujette à critiques, d'autant plus qu'elle n'a pas clarifié, selon lui, la nature des accusations qui empêchent le candidat de se présenter aux élections.

Salima Ettouahria

LES CANDIDATS AUX ÉLECTIONS SOUS LA LOUPE DES FINS LIMIERS DE LA POLICE

BARRER LA ROUTE À L'ARGENT SALE

Nombre de dossiers de candidature aux élections locales du 27 novembre prochain ont été rejetés, suite à des enquêtes approfondies des services de sécurité. En effet, des instructions ont été données pour barrer la route et assainir les listes électorales, d'autant que des candidats recalés, lors des élections législatives, se sont présentés de nouveau aux élections locales.

Le président de la République, Abdelmajid Tebboune, a indiqué, lors de son intervention à la réunion du gouvernement avec les walis, que pas moins de 750 membres de la «*issaba*» ont été empêchés de se présenter à l'occasion des dernières élections législatives anticipées.

Ces derniers ont tenté de s'introduire parmi les candidats. «*Ces indus candidats ont pu être démasqués et empêchés d'accéder à l'Assemblée populaire nationale, sachant qu'ils ont eu recours à l'argent sale.*»

En effet, les candidats ont été soumis à des enquêtes approfondies dont certaines étaient «*négatives*», notamment pour d'anciens P/APC et P/APW et/ou d'anciens élus aux assemblées locales, a-t-on appris de sources sécuritaires.

Les enquêtes diligentées par les sûretés de wilaya à travers le territoire national ont fait ressortir des casiers judiciaires comportant des

peines lourdes, d'autres sont poursuivis pour évasion fiscale et certains n'ont pas leur carte militaire alors que des candidats font l'objet d'enquêtes préliminaires pour malversations et mauvaise gestion.

Leurs dossiers ont été transmis à l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) qui a informé les concernés du rejet de leur candidature conformément à l'article 184 de la loi portant régime électoral.

Cette disposition stipule que le candidat aux élections ne doit «*pas être connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et*

pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales».

Une importance capitale est accordée à ces élections, d'autant qu'elles boucleront un processus lancé depuis décembre 2019 et qui tend à reconstruire les institutions voulues par le président Tebboune.

Des élus intègres et compétents, c'est le défi majeur de ces locales. Les citoyens s'attendent à ce que les nouveaux élus des APC et APW répondent aux critères de compétence, de mérite, d'intégrité et de droiture.

Neila Benrahal

LE MSP ET LES ÉLECTIONS LOCALES

LA RENGAINNE DU CHANTAGE

« LE REJET arbitraire des dossiers de candidats (...) représente une certaine forme de fraude en amont... »

■ MOHAMED BOUFATAH

Le MSP dénonce, dans un communiqué sanctionnant la réunion de son bureau exécutif, « les dépassements » et les « nombreux abus » contre des candidats aux élections locales prévues le 27 novembre 2021.

La montée au créneau de ce parti se réclamant des Frères musulmans, qui a participé à toutes les échéances électorales inscrites sur la feuille du route du pouvoir en place, intervient à la fin du délai légal accordé pour compléter ou joindre les documents manquants au dossier de candidature. Les listes des candidatures, indique-t-on, « ont subi de véritables massacres », à commencer par le rejet, en bloc, des parrainages, au motif que les signataires ne se sont pas inscrits sur les listes électorales, même s'ils détiennent la carte d'électeur et ont voté lors des scrutins précédents ».

« La responsabilité n'incombe pas aux candidats, si le logiciel utilisé pour la vérification et le contrôle de la conformité des parrainages ne fonctionne pas correctement », a-t-on soutenu.



Abderrazak Makri, président du MSP

Le parti du défunt des listes par le biais de décisions sécuritaires, politiques et administratives arbitraires qui ne s'appuient sur aucune

condamnation définitive à une peine privative de liberté ». Ce parti accuse aussi l'Anie de recourir à « la fraude en amont, en vue de contrôler les résultats du double scrutin pour le renouvellement des Assemblées populaires communales et des Assemblées populaires de wilayas ». L'extrapolation ou l'analyse des cas d'exclusion de candidatures démontre, d'après ce parti, que « le rejet arbitraire des dossiers de candidats ou de listes est une politique systématique visant les éléments concurrentiels, ce qui représente une certaine forme de fraude, en amont et la volonté de contrôler les résultats des élections... ». Ce que subissent les préparatifs de ces élections, argue-t-on, « met en doute la volonté politique des hautes autorités de l'État et l'engagement du président de la République à respecter la volonté populaire, et à moraliser la vie politique... ». Le parti de Abderrazak Makri, qui a déjà annoncé sa participation, met en garde : « La position du parti, vis-à-vis des élections locales, reste ouverte sur toutes les probabilités », est-il souligné. Ce qui se passe est une véritable mascarade et une tache noire sur le front de la

démocratie dans le pays, ce qui nous contraint à conjuguer nos efforts avec nos partenaires politiques... ». Tout en considérant l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) comme un acquis constitutionnel, il qualifie sa gestion des élections de « bien pire » que celle de ses prédécesseurs. Cela confirme, ajoute-t-on, que « la crise démocratique du pays réside non pas dans les textes juridiques, mais dans les mentalités et les pratiques autoritaires... ». Par ailleurs, d'autres partis, à l'image de Talaie El Hourriyet et El Adala se sont retirés de la compétition électorale. Pour rappel, plusieurs candidats et listes de candidatures ont été écartés de la course aux élections locales. Le rejet concerne aussi bien les candidats partisans que les candidats indépendants. Les délégations de wilayas de l'Anie, ont notifié des centaines de rejets aux candidats et aux représentants des listes de candidatures. Parmi les exclus de la course, figurent d'anciens présidents d'Assemblées populaires de wilayas, d'anciens présidents d'APC et des élus locaux, ainsi que des hommes d'affaires.

M. B.

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

Important rejet de candidatures

● Parmi les prétendants à la candidature empêchés de participer à la prochaine compétition électorale, on cite un secrétaire national d'un parti, d'anciens maires, des élus locaux et des hommes d'affaires qui se sont présentés sur les listes de leurs partis, notamment le FLN, le RND, le MSP, le Mouvement El Bina et le Front El Moustakbal.



Le principal motif de rejet des listes est l'article 184 de la loi électorale

Les partis politiques participant aux élections locales anticipées du 27 novembre prochain ne décolèrent pas. L'étude des dossiers des candidats, dont l'opération a pris fin ce samedi 16 octobre, a suscité non seulement des réserves de la part de certains partis, mais aussi de l'inquiétude et même des critiques en règle à l'endroit de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE). Cette dernière aurait rejeté des centaines de listes et plusieurs dossiers de candidature, dont les postulants seraient tombés sous le coup de la nouvelle loi organique relative au régime électoral qui dénie le droit de se porter candidat pour toute personne « connue de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme ».

En effet, comme pour les élections législatives du 12 juin dernier, le principal motif du rejet des listes

est le fameux article 184 de la loi électorale, notamment son 7^e alinéa qui exige que le candidat « ne doit pas être connu du public sur son lien avec les milieux financiers et commerciaux suspects et son impact, directement et indirectement, sur le libre choix des électeurs et le bon déroulement du processus électoral ». Mais il n'y a pas que ce motif lié à l'alinéa 7 de l'article 184 de la loi électorale, puisque d'autres noms ont été refusés en raison de leur appartenance au FIS dissous. L'autorité présidée par Mohamed Charfi a notifié des refus aux partis et aux promoteurs de listes indépendants après réception des rapports des services de sécurité et examen du casier judiciaire n°2. En somme, la quasi-majorité des exclusions sont la conséquence principale des enquêtes menées par les services de police. Les partis politiques, le FLN, le RND, El Bina, le MSP ou le FFS contestent. Hakim Belahcel,

membre de l'instance présidentielle du FFS affirme, à ce propos, qu'à Bouira 25 listes ont été rejetées et 15 autres à Boumerdès. En outre, le parti, dit-il, est en attente des verdicts des tribunaux administratifs concernant trois listes APW, alors que 6 déjà déposées et qui concernent la wilaya de Béjaïa ont été officiellement acceptées. Selon Belahcel, des recours ont été déposés et s'ils aboutissent, le parti disposera de 150 listes pour les communes.

«TRAVAIL SYSTÉMATIQUE D'ÉLIMINATION»

Parmi les prétendants à la candidature empêchés de participer à la prochaine compétition électorale, on cite un secrétaire national d'un parti, d'anciens maires, des élus locaux et des hommes d'affaires qui se sont présentés sur les listes de leurs partis notamment le FLN, le RND, le MSP, le Mouvement El Bina et le

Front El Moustakbal. Hier, dans un communiqué d'une rare virulence, le premier responsable du MSP, Abdelrazak Makri, a qualifié ce que subissent les listes des candidats de son parti « d'une vraie boucherie » et de « mascarade » et menace : « Ce qui est en train de se passer est une véritable mascarade, une page noire sur le front de la démocratie en Algérie. Cela nous impose de nous concerter avec nos partenaires politiques. Notre position définitive vis-à-vis de ces élections reste ouverte à toutes les probabilités. » Le parti islamiste laisse entendre qu'il pourrait changer de position par rapport aux prochaines élections et pointe aussi un « travail systématique d'élimination » de ses listes, le tout « par des moyens illégaux et dénués d'éthique » et sur « instigation politique, sécuritaire et politique abusive, ne reposant sur aucun fondement juridique (...) ». Pour le MSP, cette attitude « représente une fraude anticipée » et une volonté de « garder la main sur les résultats des élections ». Le parti de Makri n'épargne pas l'ANIE dont le travail de supervision des élections est, selon lui, « le pire » par rapport aux instances qui l'ont précédée. De son côté, le RND dirigé par Tayeb Zitouni a été obligé d'interpeller par écrit le président de l'ANIE. Une requête à travers laquelle le RND a tenu à regretter les « nombreuses violations enregistrées au cours de la période d'étude des dossiers ». Pour l'heure aucun chiffre n'a été encore communiqué par l'ANIE sur le nombre de candidats recalés ou de listes rejetées, mais les informations émanant des différentes instances locales de l'ANIE et des entités politiques nous renseignent sur l'ampleur des listes exclues de la course aux locales... *Nabila Amir*

422 CANDIDATURES AUX ÉLECTIONS LOCALES REJETÉES

L'ANIE fait le grand ménage à Boumerdès

Sitôt les dossiers de candidature déposés, la représentation de l'ANIE à Boumerdès s'est lancée dans une véritable «opération d'épuration» des listes. Cet exercice a tenu en haleine tous les postulants aux prochaines élections, y voyant une épreuve déterminante pour la suite du processus et de leur devenir politique. Comme il fallait s'y attendre, toutes les figures de l'ancien régime ont vu leurs dossiers rejetés. Cette opération de grand ménage s'est soldée par le refus de 422 candidatures pour divers motifs, a-t-on appris de source bien informée. 350 rejets concernent les candidatures aux APC et 72 concernent les APW. L'ANIE s'est montrée intransigeante sur le profil et le passé des candidats. Saluée par beaucoup de citoyens, cette mesure a touché d'anciens députés et sénateurs ainsi que des dizaines d'élus sortants, notamment ceux connus pour leur proximité avec le milieu des affaires. Si certains étaient déjà cités dans des affaires de malversation, d'autres semblent payer les frais de

leur engagement dans le hirak. Déjà laminé par les dissensions internes, le FFS a essuyé le refus d'une quinzaine de candidatures, dont six de la liste APC de Naciria, parmi lesquels figurent le P/APC et deux de ses adjoints. L'ANIE a-t-elle reçu des instructions pour bannir les anciens visages des institutions élues ? Difficile d'y répondre. Les rejets ont été motivés par «des décisions administratives négatives» établies sur la base de rapports des services de sécurité en application de l'article 184 du code électoral. Dans son alinéa 7, il est stipulé que le candidat à l'Assemblée populaire communale ou de wilaya ne doit pas être «connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales». Mais cet article de loi a été jugé très vague et aurait déjà donné lieu à plusieurs abus. Bien qu'ils aient introduit des recours devant la chambre administrative en vue de

leur réhabilitation, conformément à l'article 183 du code électoral, la majorité reste convaincue que leur chance de prendre part au futur scrutin est quasi minimale. C'est le cas des vieux caciques du FLN, à l'instar de l'ancien sénateur Ahmed Ziane Khoudja ou encore son ex-camarade Menouar Djaâdi qui a passé deux mandats à l'APN avant de postuler cette fois à l'APW. Même chose pour l'actuel P/APW Az-zedine Gana, les ex-députés Sidi Ali Belaid et Boualem Dramchini ainsi qu'une centaine d'élus APW et APC dont les noms reviennent à chaque élection. A noter enfin que 9 listes APW et 111 APC, dont 58 listes indépendantes, ont été déposées pour prendre part aux prochaines élections au niveau local. La percée des indépendants a été rendue possible grâce au phénomène du nomadisme politique qui a vidé les partis traditionnels de leur composante. N'est-il pas temps d'interdire ce phénomène qui fait les choux gras des opportunistes et participe à la clochardisation de la scène politique ?

Ramdane Kebbabi

BORDJ BOU-ARRÉRIDJ

Tous les recours rejetés par le tribunal administratif

L'examen des dossiers des candidats retenus sur les différentes listes des 13 partis et de 131 listes indépendantes, en lice dans la wilaya de Bordj Bou-Arréridj pour les élections locales du 27 novembre prochain, n'a pas dérogé au processus réglementaire de vérification de la conformité des candidatures, à l'issue d'une opération menée, au pas de charge, par les services compétents.

Ainsi, et selon nos informations, ce sont plus de 200 candidatures (APC et APW), inscrites sur les listes des formations politiques et indépendantes, qui ont été rejetées, nous dit-on, pour des motifs liés aux antécédents judiciaires de la majorité des candidats concer-

nées, à des problèmes de limite d'âge, à l'influence sur le choix des électeurs, à la concentration de membres d'une même famille sur une même liste et d'autres motifs prévus par la loi. Au registre des chiffres recueillis auprès de quelques sources, ni partis ni indépendants n'ont réussi à couvrir les 34 communes de la wilaya de Bordj Bou-Arréridj.

Le FLN et le RND ont pu couvrir seulement 31 communes, El-Moustakbel 25, le MSP 3, le FFS avec une seule liste APC à Belairmour et aucune pour l'APW, le mouvement El-Bina zéro commune et sa liste APW a été annulée par la justice pour des vices de forme. Certaines listes d'indépendants sont beaucoup plus pré-

sentées dans la région que celles des partis politiques. Deux listes indépendantes sont présentes à l'APW et dans 18 communes pour l'une et 16 pour l'autre. Ces rejets ont visé particulièrement des élus du mandat actuel, des anciens élus locaux et députés, des entrepreneurs, des hommes d'affaires ou des proches de cette sphère. Le tribunal administratif n'a pas chomé depuis une semaine. Pour la circonstance, cette ultime juridiction de l'ordre administratif a connu un afflux insoupçonné d'affaires, dont les concernés espéraient repartir avec le quitus de la candidature.

Un niet catégorique a frappé, jusqu'à présent, tous les recours. La population a apprécié cette opé-

ration et demande plus de rigueur dans la confection de ces listes. "Il faut que les électeurs trouvent qui choisir", réclament des citoyens.

Pratiquement tous les maires sortants ont été écartés. "Avec cette purge, il n'y aura pas de triche ou de trafic dans les bureaux de vote", ajoute un électeur.

Selon les observateurs, il y a des noms qui devraient être écartés, mais qui ont réussi, pour des raisons encore non dévoilées, à passer entre les mailles du filet, et restent en course principalement pour le Sénat, avant l'APC ou l'APW. Dans la commune d'El-Main, l'adjoint au maire, élu depuis les années 90, a réussi, lui aussi, à préserver son nom parce qu'il n'y a qu'une seule liste dans la

commune et que s'il part, cette liste aussi disparaîtra.

"C'est une liste où il est le maître et sera le prochain P/APC", disent ses alliés. Mais ses opposants, qui n'ont même pas confectionné de liste, accusent l'administration de "parti pris flagrant dans le but de confisquer une liste pour la commune". Mais ils prévoient une opposition farouche à ce candidat, même après son élection. "Nous sommes opposés aux élections et encore plus à sa candidature", tient à dire Nabil, un habitant de la commune. Dans les trois autres communes de la daïra de Djaâfra, les P/APC ont été écartés, ainsi que plusieurs autres candidats de la dizaine de listes de la région.

CHABANE BOUARISSA

SIDI BEL-ABBÈS

Huit listes APC et APW et des dossiers de candidatures recalés

Huit listes de candidats pour les élections locales anticipées des APC et APW du 27 novembre prochain parrainées par des partis politiques et une indépendante ont été rejetées par la délégation de wilaya de l'Anie de Sidi Bel-Abbès, a-t-on appris, hier, auprès de M. Bouras, responsable de la cellule de communication de l'organisme local chargé de l'opération électorale.

Il s'agit de sept listes APC et une APW des partis FLN, HMS, Front de la bonne gouvernance (FBG) et une liste indépendante qui ont été mises à l'écart au motif du nombre insuffisant de parrainages des électeurs.

Pour ce qui est du rejet de dossiers de candidats à la suite des enquêtes menées par les services

compétents, notre source a signalé que l'opération est en cours. A ce propos, notre source a indiqué que de nombreux dossiers de candidatures sur la plupart des listes APC et APW de partis politiques et indépendantes ont été rejetés pour divers motifs.

"Donc, ces candidats concernés par le rejet de leurs dossiers de candidatures ont la possibilité d'introduire des recours selon l'article 183 du code électoral, et ce, dans un délai allant jusqu'au 28 octobre prochain", a-t-on précisé. En ce sens et lors de notre présence au niveau de l'Anie, la hantise d'éventuels rejets de dossiers de candidatures se lisait sur le visage de nombreux candidats présents sur les lieux venus s'enquérir de l'avancement de leurs dossiers.

A. BOUSMAHA

ÉLECTIONS LOCALES À BISKRA

700 dossiers de candidature rejetés

Sur les 100 listes de candidats aux prochaines élections locales, déposées à la fin de la semaine dernière, 700 dossiers, dont plus de 500 concernant des candidats aux Assemblées populaires communales, ont été rejetés, c'est ce qu'a révélé Mohammed Toufik Bouziane, coordinateur de wilaya de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), soulignant que toutes les listes présentées par les formations politiques ont été touchées par le phénomène de rejet, et ce, pour de multiples raisons, dont, notamment les rapports des services de sécurité établis à l'encontre de nombre d'entre eux ainsi que l'absence des conditions légales de candidature pour certains.

"Des partis ont, à titre d'exemple, présenté des candidats âgés de moins de 23 ans... La situation non régulière vis-à-vis du Service national et des services fiscaux a aussi été un motif suffisant à la disqualification", indique le même responsable, ajoutant qu'en raison de la présence de candidats d'une même famille sur une même liste, deux listes ont été complètement exclues de la course à l'APC.

Il s'agit, précise-t-il, des listes remises par les bureaux communaux du MSP de Djemorah et d'Ourliel. Soulignons qu'en ce qui concerne la commune du chef-lieu de wilaya, seules les deux listes du FLN et du MSP ont été validées par l'Anie, et auront à se disputer les 43 sièges de l'APC. Rappelons dans le même contexte qu'outre le FLN, le RND et le MSP, de nouveaux partis ont su se positionner dans la wilaya de Biskra, à l'exemple d'El-Moustakbel, d'El-karama, d'El-Bina et d'El-Houria wa El-Adala.

L'on apprend, par ailleurs, que 210 centres de vote et 999 bureaux répartis sur le territoire de la wilaya seront consacrés au scrutin qui aura lieu le 27 novembre prochain.

S'agissant des électeurs inscrits au fichier électoral, ils sont au nombre de 40 589.

Il y a lieu de noter que lors des législatures du 12 juin dernier, ce sont les deux anciens partis de l'alliance présidentielle (RND et FLN) qui avaient raté la mise.

H. BAHAMMA

ILS CONTESTENT LE REJET PAR L'ANIE DE SA CANDIDATURE

Des citoyens ferment la route pour maintenir le maire sortant

■ Des sympathisants du maire sortant de la commune de Taguelaït, au sud-est du chef-lieu de Bordj Bou-Arréridj, bloquent depuis samedi la route reliant leur commune au chef-lieu de la daïra de Bordj Ghedir, pour réclamer le maintien de la candidature du maire sortant sur la liste des locales. Une action inédite dans les annales des élections locales dans cette localité où le maire en question est à son troisième mandat successif. Il faut noter que la candidature de cet élu, qui s'est présenté cette fois sous la casquette du RND et qui souhaite briguer un quatrième mandat, a été rejetée par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) pour divers motifs. Une décision que l'élu et son entourage n'ont pas appréciée et, du coup, pour exprimer leur mécontentement, ils ont fermé la route. En revanche, d'autres habitants estiment que *"ce maire n'a apporté aucun plus à la commune. Les problèmes de chômage, de désenclavement et de développement attendent des actions des responsables de la wilaya"*. Nous avons tenté de joindre le maire sortant. En vain. À l'heure où nous mettons sous presse, son téléphone est toujours fermé.